

لمنع انتقاد بن سلمان.. قوانين تقيد حرية الرأي في السعودية



التغيير

لم تكتفِ السلطات في المملكة في مواصلة قمعها للحريات في البلاد، بل تعدى ذلك ليشمل قوانين من شأنها أن تنسف مبادئ حرية الرأي والتعبير.

وفي ظل التطور التكنولوجي ولجوء المجتمع للعالم الافتراضي، أصبحت المراقبة والتجسس تلاحق كل الناشطين على مواقع التواصل الاجتماعي، ليزيد وضع حقوق الإنسان سوءاً وتدهوراً، في ظل القيود التي تفرضها السلطات على الحريات.

وأقر القضاء التابع لنظام آل سعود قانون جرائم المعلوماتية؛ عقوبة بالسجن 5 سنوات، وغرامة مالية قدرها 3 ملايين ريال، لمن يطرح رأياً يخالف توجهات السلطة عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وهو بمثابة

شرعنة صريحة لقمع المنتقدين وإسكات الأصوات المطالبة بالإصلاح.

ويبقى ملف حقوق الإنسان في التدهور المستمر، في ظل القمع المتواصل الذي تمارسه السلطات ضد المعبرين عن الرأي والمعارضين لسياسة محمد بن سلمان، وهو ما يزيد القلق على ارتفاع أعداد معتقلي الرأي الذين يعانون من ويلات الانتهاكات داخل السجون الحكومية.

وقوبلت انتهاكات نظام آل سعود لحرية الرأي والتعبير والتجمع السلمي والنقابي في المملكة، بتوبيخ أممي وأوروبي.

وفي شباط/فبراير الماضي هاجمت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ميشيل باشيليه، نظام آل سعود الذي يعتقل المئات في سجونها؛ بمجرد التعبير عن الرأي.

وقالت المفوضية ميشيل باشيليه، في تصريحات علنية نادرة بشأن المملكة، إن هناك أشخاصا "محتجزون ظلما" في المملكة.

وطالبت باشيليه نظام آل سعود باحترام حرية التعبير والحق في التجمع السلمي.

ورحبت بالإفراج في وقت سابق من هذا الشهر عن الناشطة في مجال حقوق المرأة لجين الهذلول، مضيعة: "لكنني آسفة لاستمرار احتجاز آخرين ظلما".

ودعت باشيليه نظام آل سعود إلى صياغة أطر عمل تشريعية لدعم الحق في حرية التعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات في المملكة.

كما عبر الاتحاد الأوروبي في كلمة ألقاها السفير البرتغالي روي ماسيرا عن قلقه من استخدام المملكة لأجهزة مكافحة الإرهاب.

والأجهزة الأمنية لمحاكمة المدنيين والنشطاء الذين تعرضوا للاحتجاز لفترات طويلة، بما في ذلك الحبس الانفرادي.

وقال السفير ما سيرا، خلال كلمته في مجلس حقوق الإنسان بدورته المنعقدة: "مع الوضع في الاعتبار

إصلاحات نظام العقوبات والتراجع الكبير في استخدام عقوبة الإعدام“.

يدعو الاتحاد الأوروبي إلى مزيد من الاهتمام بحقوق العمال المهاجرين وحقوق المرأة وحرية التعبير والدين أو المعتقد.

وقالت منظمة “هيومن رايتس ووتش” الدولية إن القمع المستمر وغياب المجتمع المدني داخل المملكة يشكلان عقبات رئيسية أمام إحراز التطور والتقدم.

وأبرزت المنظمة أن قمع المجتمع المدني المستقل والأصوات الناقدة التي يمكن أن تقدم ردود فعل موضوعية تقلل من فرص نجاح جهود الإصلاح التي أعلنت عنها المملكة مؤخراً.

وأشارت إلى أن إفراج السلطات عن بعض المعارضين والنشطاء المحتجزين ظلماً.

بمن فيهم الناشطتان في مجال حقوق المرأة لجين الهذلول ونوف عبد العزيز.

“إلا أنهن ما زلن يخضعن لقيود تعيق قدرتهن على التحدث علناً دون خوف من الانتقام“.

وأكدت أن هناك رجال دين بارزون ومثقفون وأكاديميون ونشطاء حقوقيون معتقلون منذ 2017 خلف القضبان.

وختمت المنظمة الدولية: يظهر استهداف السلطات التعسفي والمسيء للمعارضين والناشطين وغياب المحاسبة التامة للمسؤولين عن الاعتقالات والتعذيب أن سيادة القانون في المملكة ضعيفة وأن القيادة في المملكة تقوضها متى شاءت.